

" تكريس مبادئ التنمية المستدامة ضمن التخطيط البيئي-الجزائر انموذجا -"سارة أوجحيج و مسعود البلي

تكريس مبادئ التنمية المستدامة ضمن التخطيط البيئي –الجزائر أنموذجا-

Devoting the principles of sustainable development within environmental planning - Algeria as a model-



سارة أوجحيج OUDJHI Sara

جامعة باتنة 1، الجزائر، sara.oudjih@univ-batna.dz

مخبر الأمن في منطقة المتوسط LSRMPUDI

مسعود البلي ELBELLI Messaoud

جامعة باتنة 1، الجزائر، messaoud.elbelli@univ-batna.dz

مخبر الأمن في منطقة المتوسط LSRMPUDI

تاريخ الإرسال: 2022/07/31 تاريخ القبول: 2022/10/29 تاريخ النشر: 2023/01/01

ملخص:

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء حول الاهتمام المتزايد بالمشاكل البيئية التي أولته الجزائر على غرار باقي الدول الأمر الذي تجلى من خلال السياسات العمومية في مختلف القطاعات، ففي سبيل تحقيق التوازن بين عملية التنمية وحماية البيئة نجد التخطيط البيئي كآلية فعالة ومهمة لاحتوائها على تشريعات بغية ترشيد التسيير البيئي وتجاوز المآزق التنموي من خلال الاستغلال المنظم والموجه للموارد الطبيعية والحد من الأخطار البيئية.

الكلمات المفتاحية: التخطيط البيئي؛ التنمية المستدامة؛ الحماية البيئية؛ الأخطار البيئية؛ التوازن البيئي.

Abstract:

Research The study aims to shed light on the increasing interest in the environmental problems that Algeria has given, like the rest of the countries, which was evident through public policies in various sectors. Environmental management and overcoming the development impasse through the organized and directed exploitation of natural resources and the reduction of environmental risks.

Keywords: environmental planning; sustainable development; Environmental protection; environmental risks; ecological balance

* المؤلف المرسل: سارة أوجحيج، sara.oudjih@univ-batna.dz

مقدمة:

إن تزايد المشاكل في العصر الحديث خاصة تلك المتعلقة باستنزاف الانسان لموارد البيئة، وكثرة ملوثاته ومخلفاته وأنشطته المعقدة، أدى الى ازدياد تدهور وانهيار الأنظمة البيئية، وكذا المخاطر الناجمة عن هاته المشاكل على الانسان نفسه؛ ذلك نظرا لخطورتها وتزايدها بشكل متسارع و رهيب ما جعل الدول تبحث عن الحلول باعتبارها الفاعل الأساسي وصاحبة الاختصاص في حماية البيئة لما تملكه من صلاحيات وامتيازات في فرض عقوبات شرعية و سن قوانين بيئية وكذلك وضع نظام الضرائب وغيرها، الا أن هذه الصلاحيات هي الاخرى تقابلها التزامات تجاه المواطنين بتوفير الحماية من هاته المخاطر البيئية، فالدولة تعتمد الى تزويد سلطاتها على المستوى المركزي او المحلي بمختلف الوسائل والاليات التي تسمح لها بالتدخل بفعالية لفائدة حماية البيئة، ولعل التخطيط البيئي يعتبر وسيلة قانونية وقائية لحماية البيئة فهو مفهوم حديث يجمع بين التخطيط والبيئة، فنظرا لأهمية التخطيط البيئي فلقد تسارعت مختلف الانظمة القانونية على اختلاف مستوياتها الى تكريس التخطيط البيئي ضمن آلياتها، حيث نجد الجزائر هي الاخرى اعتمدت على التخطيط البيئي كوسيلة أو آلية قانونية لحماية البيئة ضمن اطار قانوني يتم من خلاله تخطيط الأنشطة البيئية وما يتناسب مع مبادئ التنمية المستدامة باعتبار البيئة محور مهم في التنمية المستدامة فحاولت الجزائر وضع مخططات بيئية كألية لتكريس مبادئ التنمية المستدامة .

لذا فإشكالية الدراسة تكمن في: ما مدى فاعلية الاليات المتخذة في التخطيط البيئي بين متطلبات التنمية المستدامة ومقتضيات حماية البيئة في الجزائر؟
للإجابة على هاته الاشكالية تم وضعية الفرضيات التالية:

- ✓ فعالية الأليات البيئية تتحدد بمدى قدرتها على تحقيق الأمن البيئي
 - ✓ إن تكريس مبادئ التنمية المستدامة ضمن التخطيط البيئي يؤدي الى تحقيق الأهداف المنشودة.
- المنهجية: لدراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج التحليلي والمقرب البيئي والمقرب التنموي حيث تم تقسيم الدراسة الى:

1. التخطيط البيئي والتنمية المستدامة.

2. التخطيط البيئي كأداة للحد من مخاطر البيئية في الجزائر.

3. تكريس مبادئ التنمية المستدامة في التخطيط البيئي.

1. التخطيط البيئي والتنمية المستدامة::

تتحدد آليات التخطيط البيئي ضمن مبادئ التنمية المستدامة بالتعرف على الإطار المفاهيمي وكذا المفاهيم الأساسية للدراسة حيث سنتطرق لمفهوم التخطيط البيئي وكذا التنمية المستدامة في هذا الاطار.
أ. التخطيط البيئي:

مفهوم التخطيط البيئي: إن مفهوم التخطيط البيئي يعتبر من بين المفاهيم الحديثة التي جاءت كنتيجة لتجارب متعددة في التعامل مع المشكلات البيئية والتنموية، فالتخطيط البيئي يعرف على أنه مفهوم

" تكريس مبادئ التنمية المستدامة ضمن التخطيط البيئي-الجزائر انموذجا"-سارة أوجحيج و مسعود البلي

أو منهج يقوم على خطط التنمية من منظور بيئي، أو يمكن القول بأنه هو التخطيط الذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والاثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية وهو التخطيط الذي يهتم بالقدرات البيئية، بحيث لا يتعدى مشروعات التنمية وطموحاتها (محرز وصيد 2017، ص.182).

فالتخطيط البيئي هو التخطيط الذي ينتج من خلال عملياتها خططا مدمجة بالبعد البيئي، أي لا ينتج فقط الخطط البيئية التي تهدف مباشرة إلى حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، كما أنه يشمل أيضا مشروعات ذات صبغة بيئية كإنشاء محطة رصد بيئي أو غيرها من المشاريع التي لها صلة بالبيئة فالتخطيط البيئي جانب آخر هوما يتعلق بالمشاريع التنموية البيئية كمشروع إعادة تدوير النفايات وغيرها (وناس 2007، ص.35).

مما سبق يمكن القول بأن التخطيط البيئي هو تخطيط لأجل حماية البيئة وذلك بوضع مجموعة من الآليات والأطر الأساسية للحد من المخاطر البيئية وضمان سيرورة عجلة التنمية المستدامة.

✓ مقومات التخطيط البيئي : يقاس فعالية التخطيط البيئي من خلال مصداقية الحلول ووضوح المقاييس المعتمدة وكفاءتها في احداث التوازن البيئي بما يضمن رخاء ورفاه المواطن، فالتخطيط البيئي يقوم على مقومات ودعائم سنذكرها في النقاط التالية:

-توافر معلومات بيئية شاملة وشفافة : يقوم التخطيط البيئي على توافر جملة من المعلومات الشاملة والتفصيلية حول الاقليم والمنطقة البيئية المراد التخطيط لها لأجل وضع آليات كفيلة للتسيير المستدام.

-المخطط البيئي : نقصد به الشخص الذي يملك الخبرة والمعرفة الكافية في مجال البيئة ويعتمد على خبرته ومعرفته للقيان بالتخطيط للمشروعات المختلفة حيث يجب أن يتسم بمجموعة من الخصائص وهي :

✓ ينظر الى الموارد الطبيعية بانها محدودة، وقد تنتهي اثر استنزافها.

✓ أن تكون لديه الخبرة والمعرفة العلمية الواسعة ليتعرف على كل ما هو جديد في المجال البيئي.

✓ الوعي البيئي العالمي سعيه المستمر للحفاظ على البيئة والحد من النفايات الملوثة.

-الرقابة البيئية : وهي الاداة لضمان التزام كافة الاطراف المعنية بحماية البيئة بالشروط المدرجة في المخطط البيئي .

-المشاركة الشعبية : هو ذلك الميثاق الذي يقر مشاركة الجماهير والحوار ووضع السياسات وتنفيذها بمشاركة جميع فئات المجتمع من هيئات رسمية المتمثلة في المؤسسات الرسمية او الهيئات الغير الرسمية التي تضمن كافة مؤسسات المجتمع المدني.

ب. التنمية المستدامة :

✓ مفهوم التنمية المستدامة: منذ بداية الثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية التي باتت تشكل تهديدا لأشكال الحياة فوق الارض، حيث اعتبر هذا طبيعيا في ظل

" تكريس مبادئ التنمية المستدامة ضمن التخطيط البيئي-الجزائر انموذجا -" سارة أوجحيج و مسعود البلي

اهمال التنمية للجوانب البيئية في الفترة السابقة، فكان لابد من ايجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات وهذا ما تمخضت الجهود الفكرية على المستوى الدولي عن ظهور مفهوم جديد للتنمية عرف باسم " التنمية المستدامة "، فالتنمية كمصطلح يمكن تعريفها كما يلي :

✓ تعرف على أنها مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطوير الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات اشباع تلك الحاجات (صاطوري 2016، ص.300).

✓ أما مارشال جوردن (G.Marechal) عرف التنمية المستدامة (البيئية) بأنها: " التي تلي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الاجيال الآتية على اشباع احتياجاتهم، والتي تقودنا الى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة وتجديد الموارد وحماية البيئة الطبيعية، بل وازدهارها" (طامشة، ص.32).

فالتنمية المستدامة هي التغير والتطور في كل المجالات بالاستغلال الأمثل لكل الموارد المتاحة مع مراعاة وضمان حقوق الاجيال القادمة.

جـ. أدوات السياسة البيئية وعلاقتها بأبعاد التنمية المستدامة :

تعمل السياسات البيئية في مجملها لأجل تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال مجموعة من الآليات التنظيمية وكذا الاقتصادية الادارية والمالية، فتضمنت بذلك تنفيذ استراتيجية سليمة للاستراتيجية البيئية بمشاركة جميع الفواعل الرسمية وغير رسمية التي ساهمت في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الشاملة من خلال ادوات وهي (بوعزيز 2015، ص.23):

*الادوات المؤسسية والتشريعية : تشمل مجمل القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة وما يتبعها من مؤسسات وهيكل تنفيذية ويأتي في المقدمة قانون حماية البيئة وهيئة مركزية مستقلة ومؤهلة لتنفيذ القانون.

*الادوات التنظيمية المباشرة : يتطلب استخدامها وجود الأطر القانونية والمؤسسية، وتشمل هذه الادوات الأنشطة التدخلية لهيئات حكومية في آليات السوق لمعالجة الخلل السوقي المتمثل في غياب اسواق السلع البيئية .

*الأدوات الاقتصادية : تعمل على ادخال الآثار الخارجية الناجمة عن المشاكل البيئية، بالأخذ بعين الاعتبار للتكاليف الاجتماعية الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق من خلال التأثير على نفقة الانتاج التي تنتقل كلها وبعضها الى أثمان السلع والخدمات المنتجة (عوينان 2008، ص.30).

" تكريس مبادئ التنمية المستدامة ضمن التخطيط البيئي-الجزائر انموذجا"-سارة أوجحيج و مسعود البلي

*الادوات التعليمية والتثقيفية : تشمل البرامج التلفزيونية والاذاعية وبرامج الانترنت، المحاضرات والندوات، المعسكرات الشبابية وتهتم هذه الادوات بتوعية الجمهور بضرورة الاهتمام بسلامة ونظافة البيئة، وتغيير الانماط الاستهلاكية المضرة بالبيئة .

مما سبق عرضه يتضح لنا أن كل ادوات السياسة البيئية تحمل في طياتها مبادئ التنمية المستدامة ما يتضح في مكونات الاستدامة البيئية المتمثلة في الانظمة البيئية، تقليل الضغوطات البيئية، تقليل الهشاشة الانسانية المقصود بها ان تكون انظمتها الاجتماعية غير معرضة للتأثيرات البيئية وكذلك تكون الدولة تملك مؤسسات قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية (السيد الدقن، ص.271). وكذلك القيادة البيئية أي متعاونة دوليا في تحقيق الاهداف المشتركة في حماية البيئة العالمية " (سعد 2005، ص.32).

2. التخطيط البيئي كأداة للحد من مخاطر البيئية في الجزائر:

لقد حظي موضوع البيئة خلال السنوات الاخيرة من القرن العشرين باهتمام متزايد وأصبح من المواضيع التي تحتل الصدارة على المستوى الداخلي والدولي، خاصة في ظل تزايد واستمرار الأضرار التي تتعرض لها البيئة وانعكاساتها السلبية واللامحدودة التي تهدد حياة الإنسان ليس في الحاضر فقط وإنما تشمل أيضا حياة الأجيال القادمة .

غير ان فكرة اعتبار البيئة عنصر جديدا من عناصر النظام العام اختلف حوله الفقهاء، ف يرى بعضا من الفقه أن البيئة لا يمكن أن تكون هدفا مستقلا وفي هذا الصدد يقول الأستاذ عيّد محمد مناحي المنوخ العازمي " .. أننا نجد انفسنا مدفوعين الى القول بان حماية البيئة لا يمكن ان تكون هدفا مستقبلا يبرر تدخل سلطات الضبط الاداري، ولعل مبعث ذلك يكون في خطورة الضبط الإداري العام لتدخله في الحريات العامة بدون نص تشريعي هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فإن أساس العهود بسلطة الضبط الإداري للإدارة يكمن في تنظيم استعمال الافراد لحرياتهم وحقوقهم العامة بحيث تصبح ممارسة كل فرد من الافراد لحرياتهم ممكنة من الناحية القانونية ..."

تعتبر آلية التخطيط البيئي من بين الآليات الوقائية لحماية البيئة ويظهر التخطيط البيئي في ثلاث صور المحلي، الشمولي القطاعي، حيث سنتطرق لكل واحد على حدى :

أ. التخطيط البيئي القطاعي: شهد التخطيط البيئي القطاعي وجودا مسبقا للتخطيط البيئي الشمولي فتتعدد صور التخطيط البيئي القطاعي المعمول بها في الجزائر سنقوم بذكرها في عناصر التالية:

أولا : التخطيط المتعلق بقطاع التنمية الفلاحية والريفية : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبارة عن آلية خاصة ترمي الى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول الى بناء فلاحية عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الاراضي والاستغلال الافضل للقدرات الموجودة.

لقد كان المخطط في الفترة الاولى من تأسيسه 2000-2008 يسمى بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم بعد صدور قانون التوجيه الفلاحي أصبح كالتالي : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (أضاف المشرع

" تكريس مبادئ التنمية المستدامة ضمن التخطيط البيئي-الجزائر نموذجاً -" سارة أوجحيج و مسعود البلي

الجزائري بموجب هذا القانون القطاع الريفي له 9 حيث تضمن الفصل الثاني منه مخططات وبرامج التنمية الفلاحية والريفية، حيث نصت المادة العاشرة منه على " ينشأ مخطط وطني للتنمية الفلاحية والريفية يهدف الى تحديد استراتيجية ووسائل التنمية الفلاحية وتخطيط النشاطات في الزمان والمكان " ومن بين أولوياته مكافحة التصحر، حيث نصت المادة 11 منه على " يتشكل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من برامج تتضمن على وجه الخصوص مجالات التدخل...مكافحة التصحر(منعم و بولرياح 2016، ص.470).

ثانيا : **التخطيط المتعلق بقطاع الغابات:** يعتبر التشجير من أهم الآليات الوقائية لحماية البيئة في الجزائر، حيث أولى المشرع الجزائري أهمية بالغة لهذا القطاع من خلال قانون الذي يتضمن النظام العام للغابات حيث جاء ضمن الفصل الأول من الباب الأول ضمن المادة 04 منه "....تندرج الثورة الغابية في سياق التخطيط الوطني".

ولنفس الغرض البيئي عززت الجزائر الالتزام السياسي في بلوغ الإدارة المستدامة للغابات، وعيا منها بالدور الحيوي الذي تمارسه في مواجهة وتخفيف سلبية هذه الظاهرة. فتبعاً لذلك تم انجاز مخطط وطني لإعادة التشجير بأفاق استراتيجية طويلة المدى 1999-2018، وتم اعتماد مخطط وطني للتنمية الغابية يهدف الى الحد من ظاهرة التصحر والمحافظة على نوعية الاراضي.

ثالثاً: **التخطيط المتعلق بقطاع تهيئة المدن الجديدة:** إن خطورة الوضع الايكولوجي جعل المشرع الجزائري يبحث عن اطار لإحداث توازن اقليمي يشمل كامل تراب الوطن من خلال انشاء مدن جديدة الجنوب والهضاب العليا، أصدر قانونا يتضمن إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها " وذلك في اطار المخطط الوطني لتهيئة الاقليم، حيث نصت المادة 04 منه على: " لا يمكن انشاء مدن جديدة الا في الهضاب العليا والجنوب" وفي نفس السياق أكد هذا القانون على ضرورة إنشاء مخطط تهيئة لكل مدينة جديدة " الذي يحدد برنامج الاعمال العقارية ذات الأمد القصير والمتوسط والبعيد " كما يحدد هذا المخطط برنامج العمل المتعدد السنوات للتجهيزات والمنشآت العمومية حسب كل قطاع(شويح 2019، ص.46).

رابعاً : **التخطيط المتعلق بتسيير المساحات الخضراء:** من بين الآليات القانونية هي تلك المتعلقة بإنشاء مساحات الخضراء وهو الذي نص عليه قانون تسيير المساحات الخضراء الذي يهدف من خلاله الى مجموعة من الاهداف : تحسين نوعية المساحات الخضراء الموجودة... إلزامية إدراج المساحات الخضراء في كل مشروع ... وجعل المشرع الجزائري من بين أدوات تسيير المساحات الخضراء باعتبارها مخططات تسيير المساحات الخضراء ملف تقني يحتوي على مجموعة تدابير التسيير والصيانة والاستعمال(بن أحمد و بولرياح 2016، ص.470).

خامساً : **التخطيط المتعلق بالعمل والتأقلم مع المتغيرات المناخية:** قامت الجزائر بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المتعلقة بالمناخ باعتبارها القانوني الاساسي لمعالجة الظاهرة، وباشرت على غرار تلك الدول الموقعة عليها بتبني استراتيجية وطنية لمواجهة التغيرات المناخية، ففي اوت 2003 قامت الحكومة بالاعتماد على نتائج الجرد الوطني للغازات الساخنة بالمصادقة على مخطط وطني للعمل والتأقلم مع متغيرات المناخية تناولت من خلاله توجهات وارشادات للتقليل من غازات الاحتباس الحراري المؤثرة على الدورة الهيدرولوجية والبيولوجية، تدعيم الاطار المؤسسي من خلال انشاء الوكالات الوطنية للتغيرات المناخية.

" تكريس مبادئ التنمية المستدامة ضمن التخطيط البيئي-الجزائر انموذجا"-سارة أوجحيج و مسعود البلي

سادسا: التخطيط المتعلق بحماية التنوع البيولوجي: خطورة الوضع في الجزائر وجب عليها مساهمة الالتزامات الدولية بتنفيذ الاتفاقية الأمامية الخاصة بحماية التنوع البيولوجي تبنت الحكومة الجزائرية استراتيجية وطنية والتي حددت من خلالها التوجهات العامة الرائدة لتسيير واستخدام المستدام للموارد البيولوجية، فتم بذلك وضع او اعداد مخطط عمل لحماية التنوع البيولوجي كإنشاء مركز تنمية الموارد البيولوجية، تصنيف الفصائل النباتية والحيوانية بشكل منتظم .

سابعا: التخطيط المتعلق بقطاع المياه: لقد عمل المشرع الجزائري على توظيف التخطيط في ادارة الموارد المائية بصورة متكاملة، كآلية لضمان استدامتها وتحسين نوعيتها، مدعما ذلك المسعى بمرجعية تخطيطية مركزية تتمثل في المخطط الوطني للماء، الذي يسمح بتوجيه التوزيع المجالي للأنشطة البشرية العمرانية الصناعية(دعموش2010، ص.88).

ثامنا : التخطيط المتعلق بتسيير النفايات الخاصة: كرس المشرع الجزائري قانونا خاصا بالنفايات ومراقبتها وازالتها كمسلك قانوني يندرج ضمن السياق الاصلاحى للمنظومة لقانونية البيئية ، صنف الماددة 05 من قانون النفايات الى نفايات خاصة منها الخطرة نفايات منزلية ونفايات هادمة واحالت التنظيم مهمة تحديد قائمتها(مرسوم تنفيذي رقم 104/06 2006) ومن استقراننا لأحكام الماددة 12 من هذا القانون أفرد المشرع الجزائري النفايات الخاصة بمخطط وطني لتسييرها على المستوى المركزي، نظرا لخطورتها وتأثيرها على صحة الانسان والبيئة.

اذن التخطيط في هذه المرحلة كان على مستوى كل قطاع لمجابهة والحد من مخاطر التدهور البيئي والوصول الى الامن البيئي من خلال مجموعة من الاجراءات المتخذة في كل قطاع.

ب. التخطيط البيئي الشمولي : ظهر التخطيط البيئي الشمولي ليس كبديل وانما كمكمل لثغرات التي كانت على مستوى التخطيطات السابقة حيث أنه ينقسم الى قسمين ستطرق لكل واحد على حدى:

أولا. التخطيط البيئي المركزي الشمولي : لم يطبق نظام التخطيط المركزي في الجزائر الا حديثا نظرا للموقف السياسى المناوئ بين التنمية والبيئة وبعد تفاقم مظاهر التلوث اقتنع بضرورة الاهتمام بالبيئة ما نتج عنه اتخاذ أسلوبين وهما:

✓ المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية : نظرا لمؤشرات التدهور البيئي الخطير الذي عرفته الجزائر اعتمدت السلطات العامة المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة وذلك سنة 1996 والذي تضمن جملة من الاهداف والتوجهات المتعلقة بالتعرف على المشاكل البيئية الاساسية وكذا تحديد الاسباب المباشرة وغير المباشرة لظاهرة التلوث واعتماد نظام الاولوية لمعالجتها. (بن يمينة و محمد 2011، ص.112).

بغية تنفيذ توجهات المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة حدد برنامج وطني للنشاطات البيئية مرحلتين اساسيتين الاولى عرفت بمرحلة الحصيللة والتشخيص الذي انطلقت سنة 1997 لتنتهي بصدور تقرير على يد مجموعة من الخبراء يتناول مجموعة من المواضيع المتصلة في مجملها بالبيئة من بينها تطوير الجانب المؤسساتى والقانونى البيئى، أما الثانية عرفت بمرحلة تحديد الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتي انتهت في السداسى الثانى من سنة1999 وقم تم انجازها باللجوء الى الخبرة الدولية وانتهت بتقرير حول الحالة البيئية سنة 1998 والذي اصبح محل تجديد كل سنة.

✓ **المخطط الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة 2001-2004** : تضمن المخطط أربعة محاور أساسية تمثلت في تحسين صحة ونوعية حياة السكان الى جانب المحافظة على الرأسمال الطبيعي وتحسين الانتاجية الى جانب تقليص الخسائر الاقتصادية وتقوية التنافسية بالإضافة الى حماية البيئة العامة من خلال توسيع الغطاء النباتي (بوعزيز 2015، ص.52). ورفع عدد المحميات الطبيعية وخلق مناطق للتنمية المستدامة، وبغرض متابعة تحضير هذا المخطط نصبت وحدة تنفيذية في وزارة تهيئة الاقليم والبيئة وتأسست لجنة وطنية لمتابعة المشروع وفتح نقاش وطني موسع حول البيئة على مستوى البلديات وشمل كل الشركاء الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وعامة المواطنين. (خيرة ومحمد، ص.112).

ثانيا. **الاستراتيجية العشرية للبيئة 2001-2010**: ان تحليل الخطوات المعدة في اطار المخطط الوطني للأعمال البيئة والتنمية المستدامة أظهرت أن المشاكل الايكولوجية كانت مرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد وبالتالي استراتيجية البيئة الممتدة من 2001 الى 2011 التي تركز على المخطط السابق والتي تسعى لتحسين الصحة ونوعية حياة المواطن وذلك بالتقليل من الملوثات الصناعية الخطيرة والتخفيض من الضياع الاقتصادي وزيادة التنافسية وكذا ترشيد استخدام الطاقة والمواد الاولية وتقوية تدوير النفايات وتحسين صورة المشاريع البيئية . فالتخطيط الشمولي جاء في الاساس لمعالجة أهم المحاور الاساسية وهي البيئة والتنمية المستدامة فجاءت بذلك المخططات لأجل تحقيق هاته الاهداف .

ج. التخطيط البيئي المحلي:

ان استحداث نمط التخطيط البيئي المحلي من قبل المشرع الجزائري كان بغية نشر الوعي البيئي وزرع اهتمامات حماية البيئة على المستوى الجهوي والمحلي من خلال آليات متنوعة للتخطيط البيئي المحلي.

أولا. **الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة**: الذي اعتمد في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي الثلاثي 2001-2004 جاء ضمن اهدافه تحديد الاعمال التي يجب ان تقوم بها السلطات البلدية من اجل الحفاظ على بيئة ذات نوعية جيدة وانتهاج سياسة فعالة لتحقيق تنمية مستدامة على مستوى البلديات واشتمل هذا الميثاق على ثلاثة اجزاء اولها يكمن في الاعلان العام للالتزام الاخلاقي للمنتخبين المحليين من خلال نشر الوعي بالمسؤولية الجماعية لحماية البيئة (بن أحمد 2009، ص.129)، أما الثاني فهو يحدد اهداف التخطيط المحلي للعمل البيئي ضمن الاجندة القانونية 21 المحلية، والذي يعد أرضية تبنى عليه الجماعات المحلية سياستها في المحافظة على البيئة، وقد اشتمل على جملة من المحاور (براهيمي 2013، ص.95):

بالإضافة الى الجزء الثالث المتضمن المؤشرات الخاصة بتقييم البيئة، من خلال قيام البلديات بعمليات جرد واحصاء لجملة من البيانات البيئية وتقييمها خلال الفترة الممتدة بين 2001-2004 وتخصيص عائدات مالية لكل برنامج مقترح للتدخل على المستوى المحلي (يحي، 2007، ص.59):

ثانيا. **الأجندة 21 المحلية 2001-2004**: نتيجة للعجز الكبير الذي آل اليه التدخل المحلي في مجال حماية البيئة وتطور أساليب التسيير المحلي للبيئة وتزايد اهتمام السلطات العامة بحماية البيئة اقتنع المشرع الجزائري بأهمية تغيير منهج التدخل المحلي في تسيير البيئة وحمايتها عن طريق اعتماد أسلوب التخطيط المحلي لأول مرة في تاريخ العمل البيئي المحلي في الجزائر ضمن المخطط المحلي للعمل البيئي أجندة 21 المحلية 2001-2004 والذي كان قد أوصى بها الميثاق البلدي للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة باستحداثه (وناس

" تكريس مبادئ التنمية المستدامة ضمن التخطيط البيئي-الجزائر انموذجا"-سارة أوجحيج و مسعود البلي

2007، ص.ص.59-60)، كما حثت على اثناء أسلوب التسيير المحلي البيئي بتوسيع الاستشارة والمشاركة والمشاورة مع كل الشركاء الفاعلين وممثلي المجتمع المدني، وتبني الجماعات المحلية المتجانسة طبيعيا تخطيط بيئي متكامل وبرامج مشتركة لمكافحة التلوث أو المحافظة على العناصر البيئية، وذلك بإحداث أدوات وآليات للتعاون فيما بينها من أجل تسيير البيئة تسييرا فعالا وغير مكلف .

3.تكريس مبادئ التنمية المستدامة في التخطيط البيئي:

لقد أصبح تحقيق التنمية المستدامة مرتبط بشكل كبير بالتخطيط البيئي الذي يساهم بشكل كبير في الحد من تدهور البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المطلوبة. حيث تشكل آلية التخطيط البيئي مبادرة قيمة في مسار الاصلاح البيئي الوطني وذلك من خلال مختلف البلديات التي وضعتها كالفوانين البيئية كخطوة أولى او فعال لإدارة المشاكل البيئية في سبيل تحقيق تنمية مستدامة او تحقيق ادارة مستدامة بكل مكوناتها لعل اهم امثلة على ذلك نظام التراخيص والنظام الجبائي حيث سنتطرق لكل واحد على حدى:

أولا. نظام التراخيص: إن نظام التراخيص يعد من أهم الوسائل المعتمدة لحماية البيئة اداريا اذ هو الاذن الصادر من الادارة المختصة بممارسة نشاط معين لا يجوز ممارسته بغير هذا الاذن، وتقوم الادارة بمنح هذا التراخيص اذا توفرت الشروط اللازمة يحددها القانون (كمال 2012، ص.12)، حيث نجد في القانون الجزائري مجموعة من الامثلة منها:

✓ رخصة البناء وعلاقتها بحماية البيئة: بالعودة للقانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير يظهر من خلال موادها انه هناك علاقة وثيقة بين حماية البيئة ورخصة البناء، وتعتبر هذه الرخصة من أهم الرخص التي تدل على الرقابة السابقة على الوسط الطبيعي، هذا ما أكده القانون 29/90 على ضرورة الحصول على رخصة البناء من طرف الهيئة المختصة قبل الشروع في انجاز بناء جديد أو ادخال اي تعديل أو ترميم للبناء، كما يمكن تعريف رخصة البناء على انها ذلك القرار الاداري الصادر من سلطة مختصة قانونيا، تمنح بمقتضاها الحق للشخص سواء كان طبيعيا أو معنويا بإقامة بناء جديد أو تغيير بناء قائم قبل البدء في أعمال البناء التي يجب أن تحترم قواعده قانون العمران(عزري2005، ص.02).

وبالنسبة للبناء في المناطق السياحية فان القانون 03/03 اشترط للحصول على الرخصة ضرورة أخذ الرأي المسبق من طرف الوزير الكلف بالسياحة بالإضافة الى الحصول على الرخصة من طرف الهيئة الادارية المختصة والمحددة من طرف قانون التهيئة والتعمير.

✓ رخصة استغلال المنشآت المصنفة وعلاقتها بحماية البيئة: ضبط المشرع الجزائري مستعملي المؤسسات المصنفة بالمرسوم التنفيذي رقم 198/06 لا سيما المصانع والمحاجر والمعامل والورشات، وكل منشأة يمكن أن تشكل خطر على الصحة العمومية بأن يخضع أصحاب هذه المنشآت للحصول على الرخصة من طرف الادارة حتى تتمكن هاته الاخيرة من فرض رقابة على نشاطاتهم نظرا لما يمكن أن تسببه هذه المنشآت من خطر على الفضاء الطبيعي، فالمنشأة المصنفة نقصد بها مجموع منطقة الاقامة والتي تتضمن منشأة واحدة أو عدة منشآت مصنفة تخضع لمسؤولية شخص طبيعي معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص، يحوز المؤسسة والمنشآت المصنفة (الحاج عيسى، ص.252)، حيث حددت المادة 19 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة

" تكريس مبادئ التنمية المستدامة ضمن التخطيط البيئي-الجزائر انموذجا"-سارة أوجحيج و مسعود البلي

الجهة المختصة بتسليم رخصة استغلال المنشآت المصنفة وذلك بالنظر الى خطورتها أو الأضرار التي تنتج عنها الى ثلاثة أصناف وهي (عقون 2018، ص.37):

-تخضع المنشآت من الصنف الأول الى ترخيص من الوزير الكلف بالبيئة.

-تخضع المنشآت من الصنف الثاني الى ترخيص من الوالي المختص اقليميا.

-تخضع المنشآت المصنفة الى منشآت خاضعة للترخيص وأخرى خاضعة للتصريح.

هناك نوعين من المنشآت واحدة خاضعة للترخيص والاخرى خاضعة للتصريح سنتطرق اليهما :

✓ المنشآت الخاضعة للترخيص: اجراءات الحصول على الترخيص ، حيث يسبق طلب رخصة استغلال المؤسسة المصنفة ما يلي (شنة 2021، ص.06):

-دراسة التأثير وموجز التأثير على البيئة.

-إجراء تحقيق عمومي ودراسة تتعلق بأخطار وانعكاسات المشروع ويمر ملف طلب رخصة استغلال المؤسسة المصنفة بمرحلتين وهما:

المرحلة الاولى : يتم ايداع الطلب مرفقا بالوثائق المطلوبة والمنصوص عليها في المرسوم 198/06 بالإضافة الى ما يلي:

-اسم صاحب المشروع ولقبه عنوانه أو اسم الشركة والشكل القانوني والمقر اذا تعلق الامر بشخص معنوي.

-طبيعة وحجم النشاطات التي اقترحها صاحب المشروع وكذا الفئة أو الفئات قائمة المنشآت المصنفة التي تصنف المؤسسة ضمنها.

-مناهج التصنيع التي تنفذها والمواد المستعملة.

-تحديد موقع المؤسسة في خريطة يتراوح مقياسها بين 1/25000 و 1/50000.

-مخطط وضعية مقياسه 1/2500 على الاقل لجوار المؤسسة الى غاية مسافة تساوي على الاقل (1/10) مسافة التعليق المحددة في قائمة المنشآت المصنفة دون أن تقل عن 100 متر.

-مخطط اجمالي مقياسه 41/200 على الاقل بين الإجراءات التي تعتمزم المؤسسة المصنفة القيام بها الى غاية 35متر على الاقل من المؤسسة، تم تخصيص البنايات والاراضي المجاورة وكذا رسم شبكات الطرق الموجودة.

-بعد ايداع الملف تتقدم اللجنة بدراسته دراسة أولية، الا أنه في حاله الاستثمارات الجديدة يجب أن تكون عناصر تقييم المشروع موضوع تشاور بين ادارة البيئة والصناعة وترقية الاستثمارات.

وعلى أساس هذه الدراسة الاولية لملف طلب الرخصة، تقوم اللجنة بمنح مقرر بالموافقة المسبقة لإنشاء المؤسسة المصنفة في أجل 3 أشهر ابتداءا من تاريخ ايداع ملف الطلب والذي بموجبه يستطيع صاحب المشروع أن يبقي أشغال بناء المؤسسة المصنفة.

" تكريس مبادئ التنمية المستدامة ضمن التخطيط البيئي-الجزائر انموذجا"-سارة أوجحيج و مسعود البلي

بعدها تأتي المرحلة النهائية لتسليم الرخصة بعد انتهاء انجاز المؤسسة المصنفة تقوم اللجنة بزيارة الموقع وذلك قصد التأكد من مطابقتها للوثائق المرجحة في ملف الطلب، ومن ثم تقوم بإعداد مشروع قرار رخصة استغلال المؤسسة المصنفة وارساله الى اللجنة المؤهلة للتوقيع (بن الصديق، ص.60).

ويتم تسليم رخصة استغلال المؤسسة المصنفة في أجل 03 أشهر ابتداء من تاريخ تقديم الطلب عند نهاية الأشغال، ان تسليم الرخصة لا يتم الا بعد زيارة اللجنة للموقع عند اتمام انجاز المؤسسة المنفذة وذلك للتأكد من مطابقتها للوثائق المدرجة في الملف ولضبط مقرر الموافقة المسبقة.

وفي الأخير تسلم رخصة استغلال المؤسسة المصنفة حسب الحالة كما يلي:

* بموجب قرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالبيئة والوزير المعني بالبيئة للمؤسسات المصنفة من الفئة الاولى.

* بموجب قرار من الوالي المختص اقليميا بالنسبة للمؤسسات المصنفة من الفئة الثانية.

* بموجب قرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي بالنسبة للمؤسسات المصنفة من الفئة الثالثة.

✓ المنشآت الخاضعة للتصريح : إن نظام التصريح يخص المؤسسات المصنفة من الفئة الرابعة وفقا لتقسيم المؤسسات المصنفة الوارد في المادة 03 من المرسوم 198/06، ونصت المادة 24 من المرسوم المذكور سابقا على أن يرسل تصريح استغلال المؤسسة المصنفة من الفئة الرابعة الى رئيس المجلس الشعبي البلدي، وحددت المادة أجل 60 يوم على الاقل لإرسال التصريح قبل بداية استغلال المؤسسة المصنفة المتعلقة بهويته وبالنشاطات التي سيقوم بها في المؤسسة المصنفة(عقون 2018، ص.40).

ثانيا : النظام الجبائي البيئي: تشكل الحماية البيئية أحد الآليات القانونية التي أقرها النظام الجبائي الجزائري والذي يمتاز بالتنوع وقد تتضمن خصومه اجراءات وتدابير تحفز المنشأة المستمرة على المحافظة على البيئة وحمايتها للحد من التلوث كما تم تأسيس العديد من الرسوم البيئية سنوات 2002-2003-2004-2005 كآلية لردع الملوئين والتأثير على سلوكهم باللجوء الى المواد والنشاطات الغير ملوثة، فهو اداة هامة ورئيسية لتحقيق السياسة الجبائية في أي مجتمع من المجتمعات (merlin et jean,p.112)، فالجبائية البيئية نقصد بأنها نوع من أنواع الادوات الاقتصادية لمشاكل البيئية وهي مصممة لا ستعاب التكاليف البيئية وتوفير حواجز اقتصادية للأشخاص والشركات لتعزيز أنشطة التنمية المستدامة بيئيا (شاوش 2003، ص.136).

أنواع الجبائية (Reddaf 2000, p.143) :

هناك نوعان من الجبائية البيئية وهي:

✓ الرسوم التي تمس انبعاث الملوثات : يدخل فيها رسوم تلوث المياه، الرسوم على انبعاثات الرنانة sonore في مجال الطيران.

✓ الرسوم التي تمس المواد : وهي الرسوم على المبيدات، الزين، المحروقات...

كذلك هناك نوعين من الضرائب:

" تكريس مبادئ التنمية المستدامة ضمن التخطيط البيئي-الجزائر انموذجا"-سارة أوجحيج و مسعود البلي

✓ **الضرائب التحفيزية :** هي تلك الاعفاءات والتحفيزات الممنوحة للذين يستخدمون في نشاطاتهم تقنيات صديقة للبيئة ، نجد مثلا الرسم التشجيعي الذي أنشأ بموجب المادة 204 من القانون 21/01 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001 المتضمن لقانون المالية سنة 2002، وحسب قانون المالية ل2018 تم تعديل المادة 204 عن طريق المادة 63 المرتبط بعدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية بسعر مرجعي قدره 30000 دج/طن ويخصص حاصل هذا الرسم كمل يلي : 60 % الصندوق الوطني للبيئة والساحل، 20% لفائدة ميزانيات الدولة، 20% لفائدة البلديات (المادة 63 2018، ص.60).

حيث واصل قانون المالية الجديد في التحفيز على حماية البيئة من خلال الرسوم التشريعية وكذلك الرسم التكميلي المتعلق ب التلوث الجوي من المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة التي تتجاوز القيم المحددة ويكون عائد هذا المرسوم كما يلي : 50% لصندوق الوطني للبيئة والساحل، 33 % لفائدة ميزانية الدولة، 17 % لفائدة البلديات (رزيق 2007، ص.100).

✓ **الضرائب الردعية :** فهي الرسوم و الضرائب التي تفرضها الدولة على كافة الاشخاص الملوثين للبيئة ، فالتشريع البيئي يشمل على:

الجباية الخضراء : هي كل المبالغ المالية التي يتم دفعها جبرا الى الدولة من قبل كل من يتسبب في تلوث البيئة حيث عرفتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD بانها ضريبة قاعدتها أو أساسها وحدة طبيعية، والذي اثبتت تأثيرها السلبي على البيئة عرفيا أو تقليديا ، اذن هي ضرائب الزامية يدفع المسؤول مبلغ نقدي محدد لخزينة الدولة بقصد حماية البيئة، فهو اقتطاع اجباري يدفعه الفرد اسهاما منه في التكاليف والاعباء العامة.

الرسوم البيئية : هذه الرسوم تكون مقابل خدمات توفرها الدولة خاصة تلك التي تفرض على تقنيات التطهير والسلامة البيئية، فهي تفرض على المستفيدين من هذه الخدمات رسوم خاصة لا تظهر الا عند الاستفادة المباشرة من خدماتها مثل رسم التطهير أو النظافة، رسم الاستفادة من المياه الصالحة للشرب

الجوافز والاعفاءات الجبائية : النظام الجبائي لا يقتصر فقط على الضرائب، وانما يشمل الجوافز الاعفاءات التي قد تكون لها الاثر الاكبر في اعتماد صناعات ونشاطات اقتصادية صديقة للبيئة، لان الضرائب والرسوم قد تواجه بالتهرب والغش الضريبي بينما الاعفاء قد تقابله الاستجابة التلقائية باعتماد تكنولوجيا صديقة للبيئة وهناك نوعين من التحفيز او الاعفاءات وهي، الدائمة والمؤقتة (بوخالفة 2020، ص.64).

من خلال ما تم التطرق اليه يتضح جليا ان مبادئ التنمية المستدامة كانت في جميع البنود البيئية والانظمة التي نظمها المشرع الجزائري كألية في التخطيط البيئي نظام التراخيص والنظام الجبائي كاهم امثلة على ذلك لأجل التصدي للأخطار البيئية التي باتت حقيقة يجب متظافر الجهود للتصدي لها .

خاتمة:

مما سبق عرضه نستخلص الى أن الجزائر اهتمت واولت اهتمام كبير بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة حيث برز ذلك من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات البيئية لحماية البيئة سوارا ضمن التخطيط القطاعي أو الشمولي او المحلي محاولة بذلك حماية البيئة من كل الانتهاكات التي تتم في حقها بما يحقق اهداف التنمية المستدامة مستخدمة في ذلك تلك المبادئ الاساسية للتنمية، فأنشئت بذلك وزارات وهيئات ادارية تكلف بحماية البيئة واستدامة مواردها، من خلال وضع خطط وبرامج واستراتيجيات فعالة في

" تكريس مبادئ التنمية المستدامة ضمن التخطيط البيئي-الجزائر انموذجا"-سارة أوجحيج و مسعود البلي

المجال البيئي لأجل تحقيق توازن بين حاجات الافراد والتنمية الأمر الذي لن يحقق تلك الاهداف المنشودة ما يستوجب تضافر الجهود ودعمه بالمشاركة المجتمعية لكل الفواعل وتفعيل السلطة القضائية تكون صارمة وحريصة لأجل تحقيق بيئة مستدامة وكذلك تفعيل المساءلة في ظل غياب الوعي البيئي لدى الأفراد المجتمع إذن التخطيط البيئي لوحده عاجز امام التحديات الجديدة ما توجب إعطاءه بعد آخر لأجل مواجهة هاته التحديات.

التوصيات:

-العمل على اشراك كل الفواعل الرسمية والغير الرسمية في التخطيط البيئي ورسم السياسات البيئية ذلك لان كل فاعل له دور في وضع هذه السياسات فتكون بذلك ذو نجاعة وفعالية اكثر.

-تطوير ودعم الاعمال الطاقوية المتجددة الصديقة للبيئة بما يضمن ويحقق التنمية المستدامة.

-العمل على مجتمع بيئي حقيقي من خلال تجنيد مواطنين بيئيين عن طريق وضع أطر قانونية لكل مخالف للقواعد البيئية لأجل نشر الثقافة البيئية بصورة كبيرة.

-التحول نحو الاقتصاد الاخضر و التدويري من خلال تبني ووضع كل منهما في السياسات الوطنية لتحقيق الاستدامة البيئية .

قائمة المراجع:

1. جلال، سعد سامية (2005). الادارة البيئية المتكاملة. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية .
2. بومدين، طامشة(د.س.ن). التنمية المستدامة وادارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور. الاسكندرية: مكتبة الوفاء.
3. بن الصديق، فاطمة. "الحماية القانونية للبيئة في التشريع الجزائري". مذكرة ماستر. كلية الحقوق. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
4. بن صالح، محمد الحاج عيسى. "الأليات القانونية المقررة لحماية الساحل من التلوث في التشريع الجزائري". كلية الحقوق. سعيد حمدين جامعة الجزائر 1.
5. بن احمد، عبد المنعم (2009). "الوسائل القانونية الادارية لحماية البيئة في الجزائر". رسالة دكتوراه. كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر .
6. بوعزيز، سليمة. "السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر". مذكرة ماستر. كلية الحقوق جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي.
7. بوخالفة، عبد الكريم(2020). "آليات حماية البيئة في التشريع الجزائري في اطار التنمية المستدامة". مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية. العدد02.
8. بن أحمد، عبد المنعم وبولرياح، العيد (2016). "التخطيط البيئي القطاعي في الجزائر". مجلة الحقوق والعلوم الانسانية. العدد09.
9. عقون، نسيم (2018). "التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي". رسالة . قسم الحقوق. جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
10. دعموش، فاطمة الزهراء(2010). "سياسة التخطيط البيئي في الجزائر". أطروحة ماجستير. كلية الحقوق. جامعة مولود معمري تيزي وزو.
11. عوينان، عبد القادر(2008). "تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر". رسالة ماجستير. قسم العلوم الاقتصادية . جامعة سعد دحلب البليدة .

" تكريس مبادئ التنمية المستدامة ضمن التخطيط البيئي-الجزائر انموذجا"-سارة أوجحيج و مسعود البلي

12. وناس، يحيى.(2007). "الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر"، رسالة دكتوراه. كلية الحقوق. جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان.
13. زنت، السعيد. "دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر". رسالة ماجستير. قسم العلوم الاقتصادية. جامعة محمد بوضياف مسيلة.
14. السيد، الدقن احمد. "التحول من الادارة البيئية الى الحوكمة البيئية نحو إطار قيمي إجرائي للوصول الى التنمية المستدامة". المجلة العربية للادارة. العدد39.
15. الرميدي، بسام سمير.(2018). " التخطيط البيئي كألية لتحقيق البعد البيئي في استراتيجية التنمية المستدامة". مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 07.
16. شراف، براهيمى.(2013). " البيئة من منظور اقتصادي في الاطار الاستراتيجي العشري".مجلة الباحث. العدد 13.
17. رزيق، كمال.(2007). "دور الدولة في حماية البيئة".مجلة الباحث. العدد 05.
18. شنعة، أمينة.(2021). "نظام التراخيص والحظر كألية وقائية لحماية الساحل".مجلة القانون العقاري والبيئة. العدد 02.
19. صاطوري، الجودي.(2016). " التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات". مجلة الباحث. العدد16.
20. عزري، الزين.(2005). "النظام القانوني لرخصة البناء في التشريع الجزائري".مجلة العلوم الانسانية. العدد 08.
21. محرز، نور الدين وصيد، مريم.(2017). " التخطيط البيئي كألية وقائية لحماية البيئة في الجزائر ". مجلة العلوم الانسانية. العدد 03.
22. محمد الأمين، كمال.(2012)، "الترخيص الإداري ودوره في المحافظة على النظام العام البيئي". مجلة الفقه والقانون. العدد02.
23. هزيلي، رايح.(2015). " استراتيجية التنمية المستدامة في التخطيط للمدن الجديدة : الجزائر انموذجا".مجلة العلوم الاجتماعية. العدد 21.
24. A.Reddaf. (2000). « L approche fiscale des problemes de l environnement.REVUE IDARA .V10 .N01 .
25. Pierre , merlin et jean ,pierre." traisnel energie environnement et urbanisme durable". presses universitaires de france.